التاريخ : .... Date

الرقم : .... No.

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٤٢٩٥ ف ١٢/٨٩٧
العنوان (رسالة في البلاغة)
المؤلف لم يعلم المؤلف
تاريخ النسخ ١٢٢٢ هـ
اسم الناسخ محمد محفوظ المغربي
عدد الأوراق ٦ ق ٢٤×١٧ سم
ملاحظات ٨١٩
ر

٤١٩ / ر (رسالة في البلاغة) . بخط محمد محفوظ المغربي
سنة ١٣٠٣ هـ .
٦ ق مختلفة المسطرة ٢٤ × ١٧ سم
٤٢٩٨ نسخة حسنة ، خطها حديث ، بأولها نقص .
١ - البلاغة العربية أ - الناسخ ب - تاريخ
النســـــخ .

انه ناقص شرعا فهو اما تشبيه بليغ بحذف الاداة اي كابتر
او استعارة تبعية شبه النقصان بنقصان الذنب بجامع
القبح واستعار اسم المشبه به وهو لفظ ابتر للمشبه ثم اشتق
منه ابتر بمعني ناقص شرعا لان ابتر اسم فاعل بتر كحمر فهو
احمر ان قلت كيف الاستعارة مع الجمع بين الطرفين علي وجه
ينبئ عنه التشبيه اذ المشبه موضوع والمشبه به محمول
قلت علي مذهب السعد في نحو زيد اسد من ان المشبه كلي
الموضوع اي مفهوم شجاع وقياسه هنا مفهوم امر
ناقص شرعا والمذكور جزئي المشبه لا نفسه فها هنا
بمنزلة كل فرد من افراد الشجاع الذي هو اسد او مجاز
مرسل علاقته الاطلاق وذلك ان اصل البتر نقصان
الذنب فاريد به مطلق النقص ثم استعمل في النقص الشرعي
اما انه من حيث انه جزئي من جزئيات المطلق فهو مجاز
مرسل بمرتبة او بعد نقله له بخصوصه لعلاقة التقييد
فهو مجاز مرسل بمرتبتين اي انه مجاز علي مجاز والظاهر
انه يجري فيه ما جري في الاستعارة من المستعار
وعرج علي منعه العلامة عصام الدين قائلا هو اخذ
الشيء من غير مالكه اي ان الحق في اللفظ انما هو للمعني الحقيقي
والمجازي اخذه تطفلا فكيف يعيره لغيره ولكن الظاهر
جوازه لان المعني المجازي حصل له استحقاق في اللفظ
حيث نقل له بالعلاقة خصوصا وقالوا ان المجاز وان كان

وضعا ثانويا فتستعار منه بناء على هذا الاستحقاق وعلى المجاز فعلاقة المجاز الثاني تعتبر بينه وبين المجاز الاول كما قررنا لا بينه وبين المعنى الحقيقي فقولهم في تعريف المجاز لعلاقة لا يقال بين المعنى الحقيقي والتجوز بل يقال بل المتجوز عنه اعم من ان يكون حقيقة او مجازا والمتجوز اليه او مجاز مرسل علاقته اللزومية لانه يلزم من نقصان الذنب نقصان قدر الدابة وقبحها وعلى كل من تقرير المجاز المرسل في البتر فاشتق منه ابتر بمعنى ناقص فهو مجاز مرسل تبعي ولم يسمع من القوم تصريح بتقسيم المجاز الى اصلي وتبعي كما في الاستعارة قال السمرقندي في حواشي رسالته لكن ربما يشعر بذلك كلامهم قال في المفتاح ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله استعمل قرأت مكان اردت القراءة ليصح طلب الاستعاذة ح استعمالا مجازيا بكون القراءة مبنية على ارادتها فاستعمل المشتق بتبعية المصدر وجوز في شرح التلخيص ان يكون نطقت في نطقت الحال مجازا مرسلا عن دلت باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فافهم اه كلام السمرقندي وبحث فيه المولوي عصام الدين بانا لا نسلم ان قصد المفتاح وشرح التلخيص ان المجاز في الفعل تبعي له في المصدر وانما القصد ان التجوز في الفعل نفسه ابتداء لكن العلاقة فيه باعتبار بعض الاجزاء وهو المصدر دون كل جزء منه ولو

وقوى

وقوى بحثه بعض من حشاه بانا في غنية عن كون المرسل تبعيا او ذلك لانه لا يقتضي التشبيه الذي لا يستدعي استقلال الطرفين ليصح وصفهما بوجه الشبه وح فلا مانع من جريانه في غير المستقل ابتداء بل تبعي والذي افهمه ان التحقيق ما قاله السمرقندي وذلك ان المجاز المرسل لا بد له من علاقة يتصف بها الطرفان وح فلا بد ان يكون طرفاه مستقلين لقولهم انه لا يوصف الا ما كان مستقلا قار الذات ولا يظهر فرق بين الوصف بوجه الشبه والوصف بعلاقة المجاز المرسل الا ترى ان الشيء الواحد كالسببية يكون وجه شبه وعلاقة للمجاز المرسل كاستعمال النطق في الدلالة يحتمل انه مجاز مرسل علاقته السببية لان النطق سبب الدلالة وانه استعارة بان شبه الدلالة بالنطق بجامع السببية اي كل واحد منهما سببا لفهم المراد على ان تعليلهم التبعية في الاستعارة معترض لانا نجد غير قار الذات يوصف قالوا حركة بطيئة وسريعة وزمن طويل وقصير وكلاهما غير قار الذات ضرورة ان اجزاءهما لا تجتمع في الوجود وبان من المشتقات ما معناه مستقل قار الذات كاسماء المكان والالة فمقتضاه ان تجري الاستعارة فيهما اصلية وعموم كلامهم يخالفه وحيث كان التعليل المذكور منتقدا فلا يعول عليه فلو سلم انه تخلف في المجاز المرسل فتخلفه لا يوجب تخلف الحكم

فتقوية بعض المحشين لبحث عصام ليس على ما ينبغي
البحث الثاني في الباء اعلم ان الباء كبقية حروف الجر
تاتي لمعان مختلفة مفصلة في كتب النحو فيرد سؤال
هل هي من الالفاظ المشتركة كاشتراك عين بين معانيها
وتحقيق جوابه ان الباء مثلا لها اعتباران الاول
اعتبارها بالنسبة لمعانيها الكلية كالاستعانة والمعية
الى اخرها الثاني بالنسبة الى لافراد كل معنى كلي
كالاستعانة بالقلم على الكتابة والسكين على الذبح
وهكذا وفي كل اعتبار قول يخصه القول في الاعتبار
الاول اعلم ان المعاني الوارد فيها حرف الجر ينظر
اما ان لم تكن متبادرة من حرف اخر غيره فيحكم
بان هذا الحرف مشترك بينها وضعا كالاستعانة
والسببية والتعدية الخاصة والمعية فالظاهر
لباء مشترك بين هذه الامور قطعا لانها
لا تتبادر من غيرها مع كونها وردت في العربية
والاصل الحقيقة واما اذا كانت متبادرة من حرف
اخر غيره كالابتداء والانتهاء بالنظر للباء فان
الاول متبادر من لفظ من والثاني من لفظ الى فهذا
وقع فيه خلاف مذهب البصريين رده من
اصله لان مذهبهم ان المعنى اذا تبادر من حرف
جار فهو له ولا ينوب عنه غيره فيه بقياس

كما ان

كما ان حرف النفي والجزم كذلك فاذا ورد ما يوهم
ذلك اولوه اما بتضمين كما في قوله شربن بماء البحر ثم
ترفعت :: متى لجج خضر لهن نئيج فلا يسلمون الباء
هنا بمعنى من بل يقولون شربن متضمن معنى روين
والباء باقية على معناها وكما في احسن بي اذ اخرجني
من السجن فلا يسلمون ان الباء بمعنى الى بل هي على
معناها واحسن متضمن معنى لطف واما بتجوز
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فالاستعارة
المشهورة على مذهبهم ومذهب جمهور الكوفيين
وبعض المتاخرين جواز نيابة بعض حروف الجر
بعضها عن بعض بلا شذوذ وقال في المغني وهو اقل
تعسفا فعليه حرف الجر مشترك وضعا بين جميع
ما ورد له ولا ينافيه ذكر النيابة لانهم لما راوا
هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف اكثر من تبادره
من الاخر حكموا بان الاخر ثاني وان كان كل منهما
يستعمل فيه حقيقة فمن هذا يقال ان معنى في في الاية
المتقدمة على مذهبهم بمعنى على ولا تجوز ولا شيء فحقق
هذا المقام فكثيرا ما تقع فيه الاوهام القول في الاعتبار
الثاني تحقيق ان الباء مشتركة بين الاستعانة وغيرها
فهي موضوعة لكل واحد فنقول اختلف في معنى وضعها
للاستعانة وغيرها فقيل ان معناها انها وضعت لمفهومها
الكلي لكن لا تستعمل الا في جزئي كالاستعانة بخصوص القلم

علي الكتابة في كتبت بالقلم وهو مذهب شيخ المحققين
السعد ومن تبعه ورد بانه يلزم عليه انها مجاز لا حقيقة له
اذ هي مستعملة دائما في غير ما وضعت له والجواب انا نمنع كونها
مجازا اذ استعمال ما وضع للعام في افراده حقيقة
من حيث احتوى الفرد علي العام وانه من جزئياته
وان كان مجازا ان استعمل فيه من حيث خصوصه
ونحن نبني علي الاول علي ان مذهب المتقدمين كما نقله
الاستاذ بدر الدين ابو عبد الله مولانا محمد الحنفي في حاشية شرح
السمرقندية علي رسالة الوضع ان استعمال العام في الخاص
حقيقة مطلقا ويقولون اللام في قولهم الحقيقة كلمة
استعملت فيما وضعت له ليس صلة الوضع بل هي لام العلة
ولا شك ان العام وضع لاجل ان يستعمل في خاص معين
بالمعنى تأمله وليس المراد ما وضع الا لاجل الاستعمال
في خاص والا لزم ان الكلي الطبيعي مجاز نحو الانسان
حيوان ناطق وهو ابعد من ان يلتفت له بل المراد
انه وضع لاجل ان يستعمل في خاص كما انه وضع
لاجل الاستعمال في العام ثم لو سلمنا ان استعمال
العام في الخاص مجاز فلا ضرر في مجاز لا حقيقة له
في الاستعمال اذ وجود المعنى الحقيقي كاف في صحة التجوز
بالعلاقة وان لم يستعمل فيه اللفظ الا ترى الرحمن حقيقة
رقيق القلب ولم يستعمل الا في جانب الحق بمعنى مريد
الانعام او فاعله وقيل معناها انها موضوعة لكل جزء

من جزئيات

من جزئيات هذا المفهوم لكن منحصرة بالامر الكلي
وهو مذهب العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين
ومن تبعه وقوله منحصرة بامر كلي اي لتعذر استحضار
الافراد كلها انما يأتي علي ان الواضع غير الله كما هو ظاهر
والصحيح خلافه وزيادة تحقيق المذهبين وما يرد
عليهما ليس هذا محله والذي يخصنا هنا هل الباء
بالنظر لافراد الاستعانة مثلا مشترك لفظي كعين بالنظر
لمعانيها قال العلامة العصام في شرح رسالة الوضع
ان الموجود في كتب الميزان والاصول ان المشترك
ما تعدد معناه بلا واسطة مثلا وكان حقيقة
في الجميع ولم نظفر بزيادة تعدد الوضع صريحا الا للسيد
قدس الله سره مخرجا بها العام من المشترك لكن هذه الزيادة
تحتاج لسند والظن بسيد المحققين انه ظفر بسند اهـ كلام
العصام بالمعنى فعلي ما ذكره اولا تكون الباء بالنظر
لافراد الاستعانة مثلا مشتركة علي كلا القولين السابقين
وعلى ما نقله ثانيا عن السيد بناء على انها حقيقة عند السيد
فهي على قول السعد ليس من المشترك اللفظي بل من العام
المتحد الوضع كالانسان في افراده واما علي كلام العضد
فالظاهر انها مشترك لا انها موضوعة لكل فرد
وهذا كاف في تعدد الوضع والاستحضار بالة كلية
لا ينافيه اللهم الا ان يراد تعدد الوضع للمعنى مستحضرا

بذاته لا لشيء آخر فلا تكون مشتركة المبحث الثالث
في معنى بسملة وقد تضمن هذا المبحث تحرير المعنى
المصدري والحاصل بالمصدر وهي من مضايق
سير الافهام ومزلات الاقدام اعلم ان البسملة
في الاصل مصدر كدحرجة والمصدر يستعمل بمعنيين
الاول بالمعنى المصدري وهو تأثير الفاعل اعني
تعلق قدرته بالمفعول فهو امر اعتباري نسبي
وهو بهذا المعنى لا ينسب الا للفاعل الثاني الحاصل
بالمصدر وهو اثر التأثير اعني الفعل الذي تقارنه
القدرة كالحركة ويقال بهذا المعنى حدث لحدوثه
من فاعل ومفعول مطلق لانه مفعول الفاعل
وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل بالمعنى
الاول فيقال له فعل الفعل اي اثر التأثير وهو بهذا
المعنى ينسب للفاعل من حيث وقوعه منه وللمفعول
من حيث وقوعه عليه ثم قد توجد امور اخر غير هذين
المعنيين كالكون ضاربا او مضروبا والالفاظ المسموعة
في فعل القول وكلها خارجة عن المعنى المصدري والحاصل
بالمصدر ويستعمل فيها المصدر مجازا كاستعماله في الفاعل
كعدل بمعنى عادل واما المعنى المصدري والحاصل به فذهب بعض
فضلاء الروم الى ان المصدر حقيقة فيهما زاعما انه مذهب
السيد ونقل عن حسين حلبي على المطول انه حقيقة في المعنى المصدري
مجاز في الحاصل والذي افهمه انا لعكس هذا وهو انه حقيقة
في الحاصل

في الحاصل بالمصدر مجاز في المعنى المصدري مرسل علاقته
اللزوم بين الاثر والتأثير وذلك ان العرب كانت تستعمل
المصادر مريدة بها الحركات والسكنات التي يفعلها الفاعل
واما تعلق القدرة فلا يعرف انه معنى المصدر الا من وقت
النظر في العلوم وما كان متبادرا في استعمال العرب بدون
قرينة يحكم عليه بالحقيقة وليس هذا مما يقال العوام كالهوام
لا عبرة بهم اذا تقرر هذا فالبسملة حقيقتها اما تعلق القدرة
بحركة اللسان والشفتين عند قوله بسم الله او نفس الحركة
المذكورة على ما سبق فاطلقت على لفظ بسم الله المسموع
بالاذن مجاز من اطلاق الشيء على لازمه المسبب عنه ثم تجوزوا
مجازا على مجاز واطلقوها على بسم الله الرحمن الرحيم
كلها من باب تسمية الكل باسم الجزء وصارت حقيقة
عرفية فيها حيث لا يفهم عرفا من البسملة عند الاطلاق
الا بسم الله الرحمن الرحيم التنبيه على امور منها ما سبق
في المعنى المصدري والحاصل بالمصدر هو ما افاده لنا شيخنا
العلامة المحقق الشيخ علي العدوي حفظه الله تعالى وبه صرح
المحققون كالسيد وكثيرا ما يتوهم ان المعنى المصدري نفس الحركات
والسكنات والحاصل بالمصدر هو الهيئة الناشئة
عن ذلك بل ربما يومي لهذا الكلام حسين حلبي على المطول
عند الكلام على التعقيد وشافهني به غير واحد ومنها ان
وجه التسمية بمعنى مصدري وحاصل بالمصدر ظاهر على ما سبق
وعلى حسين حلبي من ان لفظ المصدر حقيقة في المعنى المصدري
فتسميتهم ما حصل بالمصدر اي ما حصل بمعنى المصدر

الحقيقي هو ظاهر اذ الاثر حاصل بالتأثير واما على ما قلناه لان
وما سبق عن بعض فضلاء الروم فهي تسمية اصطلاحية
لا نكتة لها او نقول المصدر المنسوب اليه محلها المصدري
الظهر وهو القدرة الحادثة وظاهر ان التأثير امر منسوب
لها لانه وصف لها فسمي معنى مصدريا والحركات مثلا
حاصلة بالقدرة فقيل لها حاصل بالمصدر ومنها ما سبق
في المعنى المصدري لا تظهر في نحو الحسن والموت مصدر حسن زيد
ومات عمرو اذ لا تأثير لفاعلها فيها بل هنا المصادر لا يوصف
فاعلها بالتأثير اصلا كاحمر الثوب احمرارا فلعل قولهم المعنى
المصدري هو تعلق القدرة نظرا للفاعل والمعنى المصدري
في نحو ابيض الثوب انتقاله من لونه الاصلي للبياض والحاصل
بالمصدر هو البياض المشاهد وقس او نقول مورد القسمة
الى المعنى المصدري والحاصل بالمصدر هو الفعل الذي
يقال في اللغة ان الفاعل حصله كالاماتة والاحياء والكسر
والضرب فخرجت الافعال المطاوعة كالموت والانكسار
والابيضاض لانها ليست محصلة لفاعلها بل هي قبول اثر
اثر فعل فاعل اخر كاماته الله فمات وبيض الثوب فابيض
وكسرت الحجر فانكسر وخرج ايضا ما ليس مطاوعا بالنظر
لفاعله المجازي الذي لا يقال انه حصله نحو كسر الحجر الزجاج
اذ ليس المحصل لكسر الزجاج الا الشخص والحجر مكسور به
فلا يقال في جميع هذه معنى مصدري ولا حاصل بالمصدر
بالنظر لفاعلها لانها بالنظر له ليست افعالا حقيقة الخاتمة
اشتهر ان التكليف بالفعل المعنى الحاصل بالمصدر لا بالمعنى
المصدري فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات والكيفيات
المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة لكن الذي يظهر لي

ان

ان التحقيق ان التكليف انما هو بالمعنى المصدري وذلك لانه
لا معنى لكون هذه الحركات وجبت عليك من حيث ذاتها
انما هو الواجب عليك تحصيل هذه الحركات وكان معنى تحصيلها
الا ايجاد تأثيرها وكسبك لها بقدرتك الذي هو المعنى المصدري
فالظاهر ان التكليف انما هو بالمعنى المصدري وان كان خلاف
ما قالوه والحق هذا لا يخفى عليك وان توقف بعض المشايخ
ممن حضر مجلسنا في صحة التكليف بالمعنى المصدري فاجاب بعض
آخر بان التكليف به من حيث ما يترتب عليه لكن انت خبير
بان ما يترتب عليه هو نفس الحاصل بالمصدر فعلى هذا الجواب
يكون مرجع القولين ان التكليف بالمعنى الحاصل بالمصدر
والخلاف لفظي ويبعده قولهم ان التحقيق انما يجري به في الخلاف
الحقيقي لكن قد علمت انه في ذاته حسن صحيح بل هو متعين
بالاعتماد والترجيح ونتوسل الى الله في اصلاحنا بسيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ان يلطف بنا وان يغفر لنا وللمسلمين والحمد
لله رب العالمين وحسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم

تمت هذه النسخة على يد كاتبها الفقير
محمد محفوظ المغربي في يوم الخميس
من شهر صفر سنة ١٣٠٣
غفر الله له وللمسلمين امين

م